Nazaha نزاهـــة

نظام الوقاية من الفساد

الفهرس	الصفحة
1. نظرة عامة على الوقاية	5
1.2 التدابير الوقائية	7
2. الوقاية	9
أولا: التعاون مع المؤسسات	10
ثانيا: التعاون مع منظمات المجتمع المدني	15
ثالثاً: الإصدارات التوعوية	16
رابعاً: التدريب وورش العمل	17
2.2 البحوث والدراسات	17
دار نزاهة	20
3. مكافحة الفساد مسؤولية مشتركة	21

1. نظرة عامة على الوقاية:

1.1 التعريفات الأساسية:

في تطبيق هذا الدليل تكون للكلمات والعبارات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها:

الهيئة : الهيئة العامة لمكافحة الفساد.

القانون : القانون الصادر رقم (2) لسنة 2016 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية.

اللائحة التنفيذية : اللائحة الصادرة بالمرسوم رقم (300) لسنة 2016 للقانون رقم (2) لسنة 2016 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية.

النزاهة : هي البعد والترفع عن كل ما من شأنه أن يشوه السمعة أو الذمة المالية والأخلاقية، والالتزام بالضوابط والمبادئ العامة.

الشفافية: هي إتاحة الحقائق والمعلومات عن مجريات الأمور في الجهات التي تدير الشأن العام للعلن، لتمكين المعرفة والمساءلة والعدالة ومنع فرص الفساد.

الوقاية: مجموعة الخطوات والسياسات والتراتيبات التي تتخذها الدولة على كافة المستويات القانونية والإدارية والتوعوية والإعلامية والتعليمية والدينية، من أجل تعزيز جهود منع الفساد وضمان توعية المجتمع بمخاطر الفساد وتداعياته السلبية.

التدابير الوقائية: تعني كافة الجهود التي تتخذها الدولة وأجهزتها ومؤسساتها الحكومية من أجل تكريس خسياسات فعالة من شأنها الحد من الفساد وكافحته تُعزز مشاركة المجتمع، وتُجسد حسن إدارة الشؤون والممتلكات العامة، وتُحقق النزاهة والشفافية، وتضمن التوعية بمخاطر ومسببات وأفعال الفساد وآثاره الوخيمة على المجتمع، وتكفل المساءلة والملاحقة لمرتكبي أفعال وجرائم الفساد أياً ما كان وضعهم أو مستواهم الوظيفي.

المجتمع المدني: من منظمات أو مؤسسات وطنية غير حكومية، يتم إشهارها وتم اعتمادها وفقاً للإجراءات القانونية المقررة بهذا الشأن، وتسعى هذه المنظمات وتحقيق غايات مجتمعية إنسانية تتعاون فيها مع الحكومات من أجل تلبية حاجات ومتطلبات المجتمع في مجالات معينة في ضوء ما يُحدده لها نظامها الأساسي من أنشطة وأهداف وآليات عمل.

البلاغ: هو الإعلام أو الإخبار من شخص طبيعي أو اعتباري بما لديه من معلومات عن جريمة أو شروع في جريمة أو تسترعلى جريمة أو تخلص من أدلة جريمة، يقدم إلى الهيئة أو إلى أي جهة مختصة بتلقي البلاغات.

الذمة المالية: ما للخاضع لأحكام قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد رقم (2) لسنة 2016 وأولاده القصر ومن يكون ولياً أو وصياً أو قيماً عليهم من أموال نقدية أو عقارية أو منقولة داخل الكويت وخارجها، ويدخل في ذلك ما لهم من حقوق وما عليهم من ديون قبل الغير كما تشمل الوكالات أو التفويضات ذات الأثر المالي الصادرة منه للغير أو من الغير لصالحه وحقوق الانتفاع.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: هي اتفاقية متعددة الأطراف تتفاوض بشأنها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتعد أول صك دولي لمكافحة الفساد ملزم قانونا، وتضم الاتفاقية (71) مادة مقسمة إلى (8) فصول على أن تقوم الدول الأطراف بتنفيذ عدة تدابير لمكافحة الفساد والتي قد تؤثر على القوانين والمؤسسات والممارسات، حيث تهدف هذه الإجراءات إلى منع الفساد وتجريم بعض التصرفات وتعزيز إنفاذ القانون والتعاون القضائي الدولي وتوفير آليات قانونية فعالة لاسترداد الموجودات والمساعدة التقنية وتبادل المعلومات وآليات لتنفيذ الاتفاقية بما في ذلك مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

1.2 التدابير الوقائية:

تعد التدابير الوقائية من أبرز الأدوات اللازمة لمكافحة الفساد ومنع أسبابه، وتتمثل في وضع سبل وقائية تمنع وقوع جرائم الفساد مما يعد خطوة استباقية تعزز مكافحة الفساد.

وحدد الفصل الثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) مجموعة من التدابير الوقائية والمتضمنة السياسات والممارسات ذات الصلة بمكافحة الفساد، والتي تعني بوضع وتنفيذ أو ترسيخ سياسات فعالة تمارس لمكافحة الفساد في القطاع العام بهدف تدعيم نظم وقواعد التوظف في الدولة وفق مبادئ الكفاءة والشفافية ومعايير الموضوعية والقواعد القيمية للسلوك الوظيفي، وتعزيز مشاركة المجتمع وتجسيد مبادئ سيادة القانون وحسن إدارة الشؤون والممتلكات العمومية وفق مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة، مع تحفيز جميع أفراد المجتمع بالمساهمة نحو منع الفساد عبر ما يلي:

- اذكاء الوعي والتثقيف بمخاطر الفساد وسبل الوقاية منه.
- القيام بأنشطة إعلامية تسهم في عدم التسامح مع الفساد.
- نشر برامج توعية عامة تشمل المناهج الدراسية والجامعية.
- احترام وتعزيز حماية حرية التماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها.
- ضمان تعريف الناس بهيئات مكافحة الفساد وتوفير سبل التواصل معها من الجمهور حول البلاغات ذات الصلة بالأفعال المجرمة بالقانون.
- دراسة أسباب انتشار الفساد وتحليلها ووضع التوصيات اللازمة للوقاية و الحد من أسبابها.

وحدد قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد رقم (2) لسنة 2016 ولائحته التنفيذية مجموعة من الأهداف والاختصاصات الوقائية والتي تضمنت ما يلي:

1. تشجيع وتفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد وتوعية أفراد المجتمع بمخاطره وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل وأساليب الوقاية منه.
2. دراسة وتقييم التقارير الصادرة عن المنظمات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد والاطلاع على وضع دولة الكويت فيها واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.

3. التنسيق مع وسائل الإعلام لتوعية المجتمع وتبصيره بمخاطر الفساد والممارسات الفاسدة وآثارها وكيفية الوقاية منها ومكافحتها.
4. دراسة التشريعات والأدوات القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد بشكل دوري واقتراح التعديلات اللازمة عليها لمواكبة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها دولة الكويت أو انضمت إليها وتطوير التدابير اللازمة للوقاية من الفساد وتحديث آليات ووسائل مكافحته بالتنسيق مع كافة أجهزة الدولة.
5. دراسة وتقييم التقارير الصادرة عن المنظمات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد والاطلاع على وضع دولة الكويت فيها واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.
6. التعاون مع المؤسسات التعليمية ودور العبادة لنشر قيم الشفافية والنزاهة والمواطنة الصالحة.
7. التعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة لإعداد برامج توعية عامة تتعلق بنشاط الهيئة.

ويعد استحداث برامج وقائية وتوعوية بالإضافة إلى تطوير إجراءات وسياسات تحد من مخاطر الفساد أهمية قصوى لحماية المجتمع وتدارك آثاره بما في ذلك خفض تكاليفه من خلال عمل دراسات ميدانية لتحديد المجالات التي يظهر فيها الفساد، والتعرف على التشريعات والإجراءات التي تعيق العمل من أجل معالجتها، والتزام الجهات الخاضعة بوضع أدلة خاصة بإجراءاتها الإدارية مبيناً فيه الخدمات التي تقدمها وشروط الحصول عليها، وعمل دراسات للجهات التي يمكن أن تعتبر أكثر عرضة لحدوث الفساد نتيجة طبيعة عملها والخدمات التي تقدمها ووضعها دائماً تحت الرقابة، مع وضع آلية للوصول إلى المعلومات في هذه الجهات وإنشاء قنوات اتصال فيها.

وتتطلب عملية مكافحة الفساد اتخاذ إجراءات خاصة في مجال التثقيف والتدريب وتوعية المواطنين بمخاطر الفساد بما يتناسب مع خطط التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالدولة، كما تمثل الأهمية وجود استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد تُعنى بوضع قواعد وأنظمة وآليات تحقق الأهداف التي تساهم في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية، حيث أنها خطوة مهمة في تعزيز التدابير الوقائية للدول وفق ما أشارت إليه الاتفاقية في الفصل الثاني منها نحو ضرورة قيام الدول الأطراف بوضع استراتيجيات وسياسات عامة لمنع الفساد، ومع ما ورد في نص المادة (5) من القانون بشأن إنشاء الهيئة بوضع استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية مع الآليات والخطط والبرامج التي تحققها والتي تستلزم تظافر الجهود الوطنية لتنفيذها.

2. الوقاية:

تولي الهيئة اهتماماً كبيراً في مسألة الوقاية عبر وضع الخطط والبرامج الوقائية لمكافحة الفساد من خلال ابتكار الآليات والإجراءات الكفيلة بتحقيق سبل الوقاية المطلوبة، وإعداد المشاريع التوعوية والتثقيفية بالتنسيق والتعاون مع كافة المؤسسات بدولة الكويت وخارجها مع اتخاذ كافة التدابير الكفيلة بمشاركة منظمات المجتمع المدني في التعريف بمخاطر الفساد وآثاره وتوسيع دور المجتمع في الأنشطة المناهضة للفساد ومكافحته، وإعداد البرامج التعريفية بما يتعلق بأنشطة الهيئة واختصاصاتها.

هذا بالإضافة إلى إجراء البحوث والدراسات وتأسيس قواعد بيانات إحصائية ومعلوماتية داعمة لكافة قطاعات الهيئة المختلفة، مع الاستفادة من الدراسات الأكاديمية لدعم أهداف الاستراتيجيات اللازمة لمكافحة الفساد ودرء مخاطره.

وبدورها تقوم الهيئة على تنفيذ دراسات ميدانية للتعرف على أسباب انتشار الفساد وظواهره ومواطن تفشيه، ودراسة التشريعات والإجراءات وتحليلها، ورفع التوصيات والحلول اللازمة لمساعدة الجهات بوضع أدلة خاصة لحوكمة إجراءاتها الإدارية للحد من تفشي ظواهر الفساد في المواقع الأكثر عرضة لحدوث الفساد نتيجة لطبيعة عملها والخدمات التي تقدمها وتحسين مستوى الأداء والخدمات المقدمة، وتعزيز مبدأ الرقابة والمساءلة وترسيخ النزاهة والشفافية، كما تعنى بإعداد وإصدار التقارير السنوية ونصف السنوية وفق اختصاصات الهيئة التي حددها القانون من خلال:

أ- التوعية والتثقيف.

ب- البحوث والدراسات.

2.1 التوعية والتثقيف:

تقوم الهيئة بتصميم برامج وخطط توعوية وتثقيفية حول مخاطر الفساد وسبل مكافحته لتحصين المجتمع ووقايته من آثاره، والعمل على تعزيز السلوك الأخلاقي بمفاهيم النزاهة والشفافية وتنظيم المسؤولية المشتركة بين أفراد المجتمع ومؤسسات الدولة للمساهمة في الحد من آفة الفساد وإذكاء الوعي نحو سبل مكافحته والوقاية منه ومنع أسبابه، ووضع البرامج الوقائية وتحديد الآليات والإجراءات الكفيلة بتحقيق سبل الوقاية المطلوبة، وتعمد الهيئة إلى التعاون مع كافة المؤسسات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني داخل دولة الكويت إضافة للتعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية ذات الصلة خارج دولة الكويت بالتنسيق مع الوحدات التنظيمية المختصة بالهيئة.

أولاً: التعاون مع المؤسسات:

تتطلب الجهود التوعوية والتثقيفية للوقاية من الفساد ضرورة التعاون بين كافة المؤسسات الحكومية لدعم الأجهزة الرقابية بالدولة، وأشار قانون إنشاء الهيئة والاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد (UNCAC) إلى دور المؤسسات الحكومية في تبني التدابير الوقائية اللازمة لدرء الفساد وتفعيل التعاون مع المؤسسات الحكومية لوضع وترسيخ سياسات فعَّالة وتمارس لمكافحة الفساد، وفق المجالات التالية:

- وسائل الإعلام.
- دور العبادة.
- دور التربية والتعليم.
- المبادرات والبرامج الوقائية.

هذا بالإضافة إلى جانب تنفيذ العديد من البرامج والفعاليات التوعوية والتثقيفية ودعم مبادرات وطنية بالتعاون والتنسيق مع كافة مؤسسات الدولة بمختلف اختصاصاتها.

أ- وسائل الإعلام:





لوسائل الإعلام دوراً أساسياً في رفع مستوى وعي الجمهور نحو مخاطر الفساد وسبل التصدي لهذه الظاهرة وهي تمثل أحد أهم مصادر المعلومات لدى الجماهير والتي تبنى عليها المواقف والانطباعات وأنماط السلوك لدى الأفراد بالمجتمعات من خلال المضامين القيمية للرسائل الإعلامية، إضافة للمسؤولية التي تتحملها وسائل الإعلام في دورها بنشر المعلومات وتوضيح الحقائق وبالتالي تصبح من أهم الأدوات الفعالة في أي مجتمع تساهم في تغيير القيم والاتجاهات وتعزيز السلوك الإيجابي وتكريسه، ومن هذا المنطلق تحقق التوعية الوقائية والتثقيف الأخلاقي بين أفراد المجتمع من خلال الوسائل الإعلامية بعداً هاماً في عملية مكافحة الفساد والوقاية منه، مع اطلاق حملات إعلامية توعوية للرأي العام لدعم سبل مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية لدى المجتمع.

وتفعيلاً لهذه الأهداف والاختصاصات شرعت الهيئة لاتخاذ كافة السبل الوقائية اللازمة من خلال التعاون مع مختلف المؤسسات ووسائل الإعلام لتحقيق الأهداف التالية:

- تنظيم حملات توعية للرأي العام لدعم مكافحة الفساد ونشر ثقافة الإبلاغ عن وقائع الفساد.
- نشر وتعميم مدونة سلوك للموظفين وللمواطنين تكون أساساً لتثقيف المجتمع نحو سلوك يهدف لمكافحة الفساد.
- اتباع وسائل الإعلام لأسلوب منهجي في مجال التخطيط الإعلامي لمنع جرائم الفساد قبل ارتكابها والوقاية منها.
- تسليط الضوء على دور الهيئة في ضبط أعمال الفساد والتصدي لها ونشر التقارير الصادرة عنها وحث الخاضعين على تقديم إقرارات الذمة في مواعيدها.
- الدعوة لاتباع سياسة الإصلاح الإداري في كافة أجهزة الدولة واتخاذ وسائل فعالة للقضاء على الفساد.
- العمل على استضافة وسائل الإعلام أهل الرأي والاختصاص في المجتمع للتبصرة بالفساد ومخاطره وكيفية محاربته.
- تدريب وتأهيل العاملين في الحقل الإعلامي نحو معايير ومفاهيم النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد وتوظيف الرسائل الإعلامية في إطار المسؤولية المجتمعية للتوعية بمخاطر الفساد والوقاية منه.
- انتاج الفقرات التوعوية والبرامج الإعلامية التي تساهم في نشر ثقافة تحد من الفساد وتعزز سبل الوقاية منه وترسيخ مفاهيم وقيم النزاهة والشفافية بالمجتمع.

ب- دور العبادة:

الدور الذي تقوم به المؤسسات المعنية بدور العبادة نحو أفراد المجتمع يعد من الأولويات المهمة في برامج الوقاية المجتمعية من مخاطر الفساد، باعتبار أن ضعف الوازع الديني والأخلاقي لدى الأفراد يمثل أحد مسبباته، كما تمثل الوقاية من الفساد أحد أبرز المنطلقات الشرعية التي حث عليها ديننا الحنيف وهي جزء رئيسي في منظومة الخطاب الديني المعتدل للدولة عبر المؤسسات المعنية بدور العبادة، وانطلاقاً مما أكدته النصوص الشرعية وحثت عليه من القيم والفضائل الإسلامية التي تدعو لتأصيل الأخلاقيات الحميدة وتحصين النفس والمجتمع من التعدي على المال العام والمشاركة في المحافظة عليه وإنمائه مما يرسخ المبادئ التي تساهم في دعم ونماء المجتمعات وبنائها وفق معايير الإصلاح والحفاظ على الممتلكات والمال العام.

وفي هذا الإطار حرصت الهيئة على تعزيز التعاون مع المؤسسات المعنية بدور العبادة لتحقيق الأهداف التالية:



- الحث على أن يتناول الخطاب الديني ظواهر الفساد ومخاطره من الناحية الشرعية والأخلاقية والتأكيد على أن الشريعة الإسلامية تقوم على مبادئ النزاهة ومكافحة الفساد.
- تشجيع المؤسسات المعنية بدور العبادة على نشر ثقافة النزاهة والشفافية ونبذ مظاهر الفساد وهدر المال العام.
- الحث على تنمية وتقوية الوازع الديني لدى كافة أفراد المجتمع حتى يكون مانعاً لهم من ممارسة الفساد وارتكاب جرائمه.
- تشجيعها على غرس قيم النزاهة من خلال طرح قصص التراث الإسلامي في هذا الخصوص.
- تشجيع زيارة الوعاظ وخطباء المساجد للمدارس والكليات والجامعات والأندية والمراكز الشبابية ودور الإصلاح لنشر ثقافة تنبذ الفساد وتحث على النزاهة والشفافية والمواطنة الصالحة والحفاظ على المال العام كجزء من المسؤولية المجتمعية للأفراد نحو أوطانهم.
- التعاون عبر تنظيم ورش عمل تثقيفية للأئمة والخطباء والكادر التدريسي بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية نحو أهداف واختصاصات الهيئة العامة لمكافحة الفساد وتسليط الضوء على أهمية الشراكة المجتمعية في سبيل تحقيق تلك الأهداف.
- إطلاق حملات توعوية مشتركة وتنفيذ ندوات توعوية وتثقيفية في إطار الأنشطة والبرامج التي تقوم بها الوزارة عبر فعالياتها الشرعية المختلفة.

ج- دور التربية والتعليم:

وزارة التربية
MINISTRY OF EDUCATION

وزارة التعليم العالي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION

تعتبر المؤسسات التعليمية من الجهات المسؤولة عن بناء القواعد الرئيسية للمجتمعات من خلال دورها المهم في التربية والتعليم والذي يقود في الغالب إلى تعزيز السلوكيات الأخلاقية والتربوية والمفاهيم القيمية وترسيخ أواصر التماسك الاجتماعي، والمسؤولية المدنية للأجيال القادمة، وتندرج تحت الدور التوعوي والتثقيفي للمؤسسات التعليمية تطوير أدوات وآليات التعليم وفق معايير النزاهة والشفافية انطلاقاً من جودة التعليم ومؤسساته، فهو يمثل محوراً مهماً في دعم الجهود المبذولة لمكافحة الفساد من خلال التعليم مما يساعد في خلق جيل يعي مخاطر الفساد ويدرك آثاره و مخاطره، وتتطلب تلك الجهود تأهيل الكوادر التعليمية وفق معايير مهنية وموضوعية تتسم بالنزاهة والشفافية ووفق مقومات وقواعد مهنية السلوك الوظيفي، وتغذية المناهج التعليمية بالقيم

والمبادئ التي تعزز السلوكيات الإيجابية المعززة لمكافحة الفساد والوقاية منه وترسخ مفاهيم النزاهة الشفافية، واعتبار الدور الاجتماعي الذي تقدمه المدرسة بالإضافة إلى المعلم في مقدمة السياسات التعليمية التي تساهم في تعزيز جهود مكافحة الفساد والوقاية منه.

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

وفي سبيل تلك التطلعات تتعاون الهيئة مع مختلف مؤسسات التربية والتعليم لتحقيق الأهداف التالية:

- مساعدتها في وضع آلية لمحاربة الفساد وتحقيق الشفافية بين العاملين في المؤسسات التعليمية والعمل على تحقيق الجودة في التعليم بما يحقق النزاهة المرجوة.
- التعاون في مجال تصميم برامج تدريبية للطلبة لتوعيتهم بقيم النزاهة وأهمية الالتزام بها وتنمية ثقافة الحفاظ على المال العام والمرافق العامة وتضمين المقررات ما يفيد ذلك وتنظيم فاعليات وندوات لهذا الغرض.
- تشجيعها على إذكاء وعي الطلبة بجسامة مخاطر الفساد وعدم التسامح معه ونشر ثقافة تعزز مفاهيم وقيم النزاهة والشفافية ومن ذلك تنظيم حملات توعوية للحد من حالات الغش الدراسي والسرقات العلمية والأكاديمية.
- تصميم برامج تأهيل المدرسين قبل الخدمة التعليمية أو أثنائها في مجال التوعية حول مخاطر الفساد ومكافحته ودور الكادر التعليمي في تحقيق الرسالة الوطنية الرامية لمكافحة الفساد والوقاية منه ومنها تنظيم ورش تدريبية للكوادر التعليمية.
- تشجيعها على تأسيس شبكة تواصل بين القائمين على العملية التعليمية تستهدف نشر ثقافة النزاهة.
- إجراء الدراسات اللازمة لإضافة فقرات توعوية ومفردات لغوية وتثقيفية وتأصيل القيم والمبادئ الأخلاقية والسلوكية لمحاربة كافة ظواهر الفساد وسبل الوقاية منه انطلاقاً من الركائز الوطنية والدينية للمجتمع، وبما يتناسب مع المراحل العمرية للطلبة.
- تعريف الطلبة بالهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) وأبرز اختصاصاتها وأهدافها التي أنشئت من أجله ودورها في تحصين المجتمع ضد جرائم الفساد ومخاطره والوقاية منه.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization
International Institute for Educational Planning
education for justice
UNODC United Nations Office on Drugs and Crime

د- المبادرات والبرامج الوقائية:

يعد الاهتمام بالمجتمع أحد الأولويات التي ارتكزت عليها خطة التنمية من خلال العمل على بناء رأس مال بشري إبداعي تتفرع من خلاله عدد من البرامج التنفيذية لتفعيله عبر مؤسسات الدولة.

ويمثل تعزيز مفهوم النزاهة في المجتمع أحد المسؤوليات المشتركة لكل الشعوب العالمية من خلال ممارسة دورها في توظيف الأنشطة الاجتماعية والتنموية في دعم جهود مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية، حيث تضمنت العديد من توصيات اجتماعات الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) الإشارة إلى ضرورة تعزيز النزاهة المجتمعية بهدف تحقيق مساهمة فعالة في حماية المجتمعات ونقلهم لمرحلة جديدة تستهدف الحكم الرشيد عبر مكافحة الرشوة وتعزيز النزاهة المالية وتشجيع المجتمعات على الممارسة الإيجابية وحمايتها من عوامل الفساد والوقاية منه، وتضمينها كهدف من أهداف خطة التنمية المستدامة (2030) بالهدف رقم (16) المعني بالسلام والعدل والمؤسسات القوية.

لذلك سعت الهيئة إلى التعاون المشترك مع مختلف المؤسسات وتفعيل مجموعة مع المبادرات الوطنية بدولة الكويت لتحقيق الأهداف التالية:

- تنظيم ورش تثقيفية توعوية للتعريف بالهيئة العامة لمكافحة الفساد ودورها واختصاصاتها وأهدافها.
- تقديم برامج توعوية وحملات اعلامية تثقيفية لغرس قيم النزاهة والشفافية وأهمية الالتزام بها وتنمية ثقافة الحفاظ على المال العام والمرافق العامة وتعزيز دور المسؤولية المجتمعية وفق المنطلقات الوطنية لحماية وتطوير الوطن.
- إطلاق أنشطة وفعاليات اجتماعية تعمل على غرس مفاهيم النزاهة والمواطنة الصالحة والتشجيع على مكافحة الفساد وحماية المال العام.
- المشاركة والتعاون على تنظيم المواسم الثقافية والبرامج التي تعنى بنشر الثقافة التي تستهدف تعزيز مفاهيم النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد وتوعية المجتمع من الأضرار الخطيرة الناتجة عن انتشار ظاهرة الفساد وآثاره المدمرة للشعوب.

ثانياً: التعاون مع منظمات المجتمع المدني:

أكدت الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد (UNCAC)، على ضرورة اشراك منظمات المجتمع المدني في دعم جهود مكافحة الفساد والوقاية منه، وحدد الفصل الثاني منها مجموعة من التدابير الوقائية والمتضمنة السياسات والممارسات ذات الصلة بمكافحة الفساد، كما نص قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد رقم (2) لسنة 2016 ولائحته التنفيذية على ضرورة تشجيع وتفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد وتوعية أفراد المجتمع بمخاطره وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل وأساليب الوقاية منه.

وتقوم هذه المنظمات بتقديم دوراً مهماً في بناء ثقافة مجتمعية وقيم وممارسات عامة، والمشاركة الواسعة في الشأن العام، وذلك من خلال رفع مستوى الوعي العام، عبر الدفع نحو ضغط اجتماعي للإصلاح والتأثير نحو مكافحة الفساد ومحاسبة المفسدين.

وتعمد الهيئة على تفعيل التعاون مع منظمات المجتمع المدني من خلال وضع آلية محوكمة للتعاون معها ودعم مبادراتها، وتشمل بعض أوجه التعاون ما يلي:

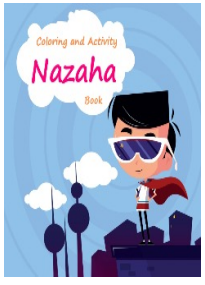
1. تعزيز التكامل بين جهود القطاع العام والمجتمع المدني في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
2. دعم مبادرات المجتمع المدني في مجال الرقابة المجتمعية ومؤازرة الجهات الحكومية في أداء دورها الرقابي.
3. تنظيم الورش التوعوية والتثقيفية والبرامج الوقائية ذات الصلة بدعم جهود مكافحة الفساد وبناء بيئة حاضنة للوقاية منه.
4. إشراك منظمات المجتمع المدني في إعداد الآليات الخاصة بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية والتماس المقترحات والتوصيات اللازمة بشأن استعراض تنفيذ الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد وغيرها من البرامج والتعاون المشترك.

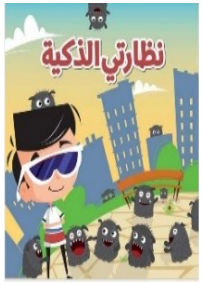




ثالثاً: الإصدارات التوعوية:

حرصت الهيئة على إنتاج مجموعة مختلفة من الرسائل التوعوية من خلال الإنتاج المطبوع أو المرئي أو المسموع، فقامت بإصدار مجموعة قصصية توعوية لشريحة الأطفال والناشئة، بالإضافة إلى إصدارات توعوية متخصصة في مجال التوعية الاجتماعية والدينية والثقافية والقانونية والاحصائية ذات العلاقة في مجالات منع الفساد والوقاية منه وتعزيز مبادئ وقيم النزاهة والشفافية، كما حرصت الهيئة على شريحة المخاطبين من غير المتحدثين باللغة العربية وتمت ترجمة الإصدارات للغة الإنجليزية، وأن هذه الإصدارات موجهة للمجتمع بمختلف فئاته العمرية وتستهدف تعزيز القيم الإيجابية كالنزاهة والمواطنة الصالحة وتعزيز المسؤولية المجتمعية تجاه الظواهر السلبية وسبل الوقاية وحفظ الممتلكات العامة وعدم التعدي عليها. وتأتي هذه الإصدارات بما يحقق أهداف الهيئة واختصاصاتها نحو اتخاذ التدابير الكفيلة بتوعية المجتمع وتثقيفه بمخاطر الفساد وسبل الوقاية منه، وتسهم في توجيه رسائل إيجابية وخلق تساؤلات حول عدد من المفاهيم والمواقف وسبل التعامل معها من خلال سلوكيات إيجابية وفعالة، حيث استخدمت في هذه الإصدارات اللغة بشكل جيد ومبسط لتعزيز فهم القارئ واستيعابه.













رابعاً: التدريب وورش العمل:



تقيم (نزاهة) بصفة دورية ورش عمل توعوية وتثقيفية لكافة المؤسسات والجهات الحكومية أو الخاصة أو المجتمع المدني، وتمتد هذه الورش لتغطي برامج توعوية تهدف إلى بناء ثقافة مجتمعية واعية بمخاطر الفساد والوقاية منه وتقليل فرص الفساد ودعم حوكمة الإجراءات وتعميم مدونات السلوك الوظيفية واستحداث تشريعات قانونية لمنع تضارب المصالح وتعزيز حق الاطلاع على المعلومات وفق أفضل الممارسات، وذلك لتوفير بيئة حاضنة للنزاهة ضد الفساد، بالإضافة إلى الحصول على دعم المجتمع ومشاركته في مسؤولية تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

2.2 البحوث والدراسات:



تقوم الهيئة بإعداد البحوث والدراسات الإحصائية والفنية ذات الصلة بمخاطر الفساد وسبل الوقاية منه والتي تساهم في تحقيق أهداف الهيئة، بالإضافة إلى اتخاذ ما يلزم نحو تحليل الدراسات والتقارير الدورية بجرائم الفساد واستخلاص أبرز المسببات التي تؤدي لظهور الفساد وانتشاره في المجتمعات وتحديد أفضل السبل والآليات للوقاية منه ومكافحته بالتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية والخاصة بالدولة، كما تعنى بمتابعة المعايير والبرامج المحلية والدولية المعنية بمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية ورفع التوصيات الدورية بشأنها.

هذا بالإضافة إلى إجراء المسوح الميدانية والدراسات الإحصائية البيانية للوقوف على أبرز معوقات مكافحة الفساد وإعداد قواعد للبيانات والمعلومات الإحصائية والإشراف على المكتبة الداخلية للهيئة وتزويدها بكافة المواد العلمية والتقارير ذات الصلة، وإعداد التقارير السنوية ونصف السنوية للهيئة وتقرير المواطن.

أولا: الرصد والاحصاء:

تمثل المؤشرات الإحصائية أحد المصادر الرئيسية والهادفة في إطار الجهود الرامية لمكافحة الفساد لما تساهم فيه من تحديد المخاطر والمسببات، إضافة إلى تسليط الضوء على أسباب ظواهر الفساد لتمكين القائمين على جهود مكافحة الفساد من تنفيذ اختصاصاتهم وفقاً للأدلة العلمية ومنهجيات علمية وسلسلة من قواعد البيانات المحلية والدولية إضافة إلى تحديثها بشكل مستمر ومراجعتها لضمان جودة البيانات وقياس مخرجاتها النهائية، ومن المهام التي يتم تنفيذها:

1. جمع المعلومات والبيانات والإحصاءات المتصلة بمختلف أوجه نشاطات الهيئة.
2. تزويد القطاعات المختلفة بالبيانات والمعلومات الإحصائية ودعم برامجهم البحثية.
3. متابعة أحدث المستجدات حول معايير الفساد الدولية وربط المؤشرات الإحصائية المتعلقة بأداء مختلف مؤسسات الدولة.
4. الإشراف على تحديث وحفظ قواعد البيانات الرقمية والورقية للبحوث والدراسات.
5. وضع مؤشرات قياس داخلية وخارجية ذات الصلة بمشاريع واختصاصات الهيئة الاستراتيجية.

المؤشرات الدولية:

تهتم المنظمات الدولية بإصدار مؤشرات سنوية تقيس من خلالها تطور أداء الدول في جوانب اقتصادية واجتماعية وتنموية مختلفة؛ مثل مؤشر التنافسية العالمي الذي يصدره منتدى الاقتصاد الدولي، ومؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية.

وتمثل المؤشرات الدولية وأدلتها أحد المعايير التي تسهم في تقييم وقياس نمو أو انخفاض الاقتصادات الوطنية والبرامج الإنمائية في المجتمعات، وهي تصدر بصورة منتظمة وبمواعيد محددة من مؤسسات دولية أو منظمات حكومية أو مجتمع مدني، أو جامعات أكاديمية أو مراكز بحثية متخصصة، تُعنى بقياس ومراقبة مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والخدمية والتقنية والاجتماعية، وما تحمله تلك الأدلة من مؤشرات ونتائج تساعد متخذي القرار والدول على توجيه برامج الإدارة والقيادة ، ما يتطلبه أخذ هذه النتائج على قدر من المسؤولية والعناية لتحسين مستوى أدائها على المدى البعيد.

وعليه تقدم الهيئة بمتابعة مخرجات المؤشرات ذات الصلة باختصاصاتها وتحليل نتائجها و اعداد تقارير مستهلة على أهم التوصيات لتحسينها وربطها بالأجهزة المعينة بالدولة، أضافة إلى التنسيق مع المؤسسات المصدرة للمؤشرات لتسهيل حصولها على البيانات المطلوبة والوصول لنتائج دقيقة.

ثانياً: البحوث والدراسات:

يتم توفير البيانات والمعلومات ذات الصلة بأنشطة الهيئة، بالإضافة إلى تحليل المؤشرات والدراسات والتقارير التي تساهم في دعم الجهود والبرامج التي تنفذها الهيئة وتحقيق أهدافها بإطار موضوعي يبنى على تقليل نسبة المخاطر وتحديد أوجه الوقاية والمعالجة التي تتطلبها مكافحة الفساد وذلك من خلال القيام بالمهام التالية:

1. إعداد وإجراء البحوث والدراسات التي تساهم في تطبيق أهداف الهيئة، وإعداد ومتابعة ومراجعة قواعد البيانات الخاصة بالأبحاث والدراسات.
2. التعاون مع المنظمات والهيئات المختصة بمكافحة الفساد ومؤسسات المجتمع المدني للتعاون في إعداد البحوث والدراسات.
3. تصميم الاستبانات المستخدمة في الدراسات والبحوث واختيار العينات بطريقة منهجية علمية مع الاستعانة بأحدث الأنظمة والتقنيات الخاصة بفرز النتائج وتحليلها.
4. إصدار تقرير سنوي ونصف سنوي يتضمن أعمال الهيئة وذلك وفق متطلبات الإفصاح والشفافية واختصاص الهيئة الوارد في قانون إنشاءها.

دار نزاهة:



مركز معلومات خاص بالهيئة العامة لمكافحة الفساد، تم إنشائه في عام (2020)، ويتكون من مكتبة تحتوي على مجموعة من الكتب في مواضيع مكافحة الفساد والمواضيع ذات العلاقة، بالإضافة إلى منصة معرفية رقمية خاصة تحتوي على مجموعة من الأقسام التي تخدم اختصاصات الهيئة والعاملين بها.

تهدف (دار نزاهة) إلى تعزيز وتنسيق التعاون في مجال التبادل المعرفي مع الهيئات المماثلة ومراكز البحث والانتاج العلمي المرتبطة في مجال عمل الهيئة محلياً وعالمياً، وبناء ذاكرة مؤسسية للهيئة، كما تحتوي المكتبة (دار نزاهة) على منصة رقمية معرفية تتضمن أقسام صوتية ومرئية ومقروءة يتم تحديثها بصفة مستمرة بهدف تكوين مرجع وطني للمادة المعرفية المتخصصة في مكافحة الفساد.

كما تقوم (دار نزاهة) بعدد من الأنشطة مثل بناء مجموعة مكتبية تشتمل على الكتب والدوريات التي تتناسب مع اختصاصات الهيئة وتنظيم عمليات الاستعارة، ومتابعة الأبحاث والدراسات والتقارير المحلية والعالمية ذات الصلة، وتوفير اشتراكات مع قواعد البيانات والموسوعات الإلكترونية المختصة في مجال مكافحة الفساد، وفتح قنوات التواصل مع منتسبي الهيئة للتعرف على اهتماماتهم المعرفية وتوفيرها لهم، وتوفير المعلومات والإصدارات الحديثة وفق أفضل الممارسات، وإنشاء قاعدة بيانات لأرشيف الهيئة من الإنتاج المهني والفكري من البحوث والدراسات والاحصائيات والتقارير والاتفاقيات والمواد السمعية والبصرية مصنفة ومنظمة في منصة إلكترونية محدثة باستمرار ومتاحة للمستخدمين، والتبادل المعرفي مع المؤسسات المرتبطة في مجال عمل الهيئة محلياً وعالمياً.

وتنظم الدار بصفة دورية حلقات نقاشية واستضافة المختصين والمؤلفين المهتمين في مجال عمل الهيئة، والمشاركة في المعارض والمؤتمرات المختصة في إدارة المعلومات والانتاج الفكري الخاص في مكافحة الفساد.

3. مكافحة الفساد مسؤولية مشتركة:

مهما بلغت القوانين من دقة ومهما اتسمت التدابير بالصرامة ومهما أوتيت الهيئات والجهات الرقابية من صلاحيات، إلا أن نجاح مكافحة الفساد والقضاء عليه وتجفيف منابعه يتطلب تضافر الجهود الحكومية والمؤسسية مع سواعد الأفراد لمحاصرة آفة الفساد والقضاء عليه.

والهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) تؤمن بأن دور مشاركة المجتمع ودعمه لجهودها المبذولة يمثل عنصراً رئيسياً وفاعلاً في محاربة الفساد ومنع أسبابه، باعتبارهم العنصر الرئيسي والفاعل في المجتمع والأكثر عرضة لمخاطر الفساد وآثاره والأكثر قدرة على كشف مواطن الفساد والإبلاغ عنه وبذلك تتحقق المشاركة الفاعلة في منظومة مكافحة الفساد.

ولقد كان هذا الأمر موضع اهتمام المشرع حينما نص في المادة (4) من قانون إنشاء الهيئة على أنه من الأهداف التي تسعى الهيئة إلى تحقيقها «تشجيع وتفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد وتوعية أفراد المجتمع بمخاطره وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل وأساليب الوقاية منه».

فالهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) تمثل أحد الأدوار في سبيل مكافحة الفساد والقضاء عليه، والمجتمع ممثلاً بأفراده ومؤسساته والجزء المهم في منظومة مكافحة الفساد وتجفيف منابعه وحفظ المال العام حماية وصوناً لمقدرات هذا الوطن وتحقيقاً للمسؤولية المشتركة تجاه البلاد فمكافحة الفساد مسؤولية مشتركة.

الهيئة العامة لمكافحة الفساد
Kuwait Anti Corruption Authority

@nazaha_gov_kw

118

www.nazaha.gov.kw